كلمة الدكتور صالح بن محمد النابت، وزير التخطيط التنموي والإحصاء بدولة قطر،

في المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة لعام 2018

نيويورك 9- 18 يوليو / حزيران 2018

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

الحضور الكرام،

بداية، أود أن أعرب لكم عن بالغ سروري لوجودي معكم وللمرة الثانية في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة الذي نلتقي فيه هذا العام تحت عنوان "التحول نحو مجتمعات مستدامة قادرة على الصمود". وبهذه المناسبة، يسرني أن أقدم لكم اليوم الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لدولة قطر، وأسبقه بالإشارة إلى بعض المؤشرات والأدلة التي تبين ما حققناه على صعيد التنمية المستدامة.

أيها السادة، كما تعلمون نحن دولة يبلغ عدد سكانها اليوم حوالي 2.7 مليون نسمة. نمتلك اقتصاداً قوياً متماسكاً أثبت متانته وقدرته على تجاوز تحديات الحصار الذي نتعرض له من بعض دول الجوار، فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي عام 2017 حوالي 1.6 بالمئة، كما أنه من المتوقع أن يرتفع معدل هذا النمو ليصل إلى 2.6 بالمائة هذا العام، ومن ثم إلى 2.7 بالمائة عام 2019. كما تحتل دولتنا المركز الأول عالميا في مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وفقاً لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الجاريةPPP)، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد حوالي 127 ألف دولار أمريكي عام 2017.

على صعيد التنمية البشرية، ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2016 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مارس 2017، فقد حافظت دولة قطر على ترتيبها الـ 33 من بين 188 دولة في دليل التنمية البشرية. وبهذا تكون دولتنا قد استمرت في تصدرها للدول العربية في الدليل المذكور. كما بلغ العمر المتوقع عند الولادة للجنسين 78 عاماً، ومعدل وفيات الرضع حوالي 7 في الألف لنفس العام، وارتفع معدل المعرفة بالقراءة والكتابة للبالغين من الجنسين من 96.7% عام 2015 إلى 97.8% عام 2017، في حين ارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من 14% عام 2015 إلى 16% عام 2017 لمن هم في سن التعليم الجامعي. كما سجل معدل المشاركة في قوة العمل لمن هم في الفئة العمرية 15 سنة فأعلى نسبة

84.6% عام 2017، في حين انخفض معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (15-24 سنة) من 1.1% عام 2015 إلى 0.8% عام 2017.

وعلى صعيد مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية لعام 2018، فقد احتلت دولة قطر المرتبة الرابعة عشر من أصل 63 دولة.

كما تصدرت دولة قطر الدول العربية في مؤشر السلام العالمي لتصبح أكثر الدول العربية سلامًا وأمنًا، حيث احتلت المركز 30 عالميًا، وحافظت على ترتيبها الأول على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا طيلة السنوات الماضية ما بين عامي 2009 و2017. وعلى صعيد مؤشر الحرية الاقتصادية احتلت دولتنا هذا العام المرتبة 29 من أصل 180 دولة. وعلى صعيد مؤشر الابتكار العالمي فقد احتلت دولة قطر المرتبة 49 من أصل 127 دولة.

وفي هذا المقام انتهز الفرصة لأحيطكم علماً بأننا قد أنجزنا الجزء الأكبر من مشروعات البنية التحتية المتعلقة باستضافة كأس العالم لعام 2022، ونحن على أتم الاستعداد لجعل هذه المناسبة تظاهرة عالمية ثقافية ورياضية تتفاعل فيها الحضارات الإنسانية المحبة للسلام. ولم يكن ذلك لأن قطر تتمتع بالموارد والإمكانيات الكبيرة التي تؤهلها لاستضافة هذا الحدث الكبير فحسب، بل لأن قطر تؤمن، كما قال سمو أمير البلاد، بأن "التنمية والاستقرار عاملان متلازمان؛ يعتمد كل منهما على الآخر، فلا تنمية بدون استقرار، ولا استقرار بدون تنمية. والتنمية بمفهومها الواسع تستهدف النهوض بالإنسان، وتحقيق الاستقرار للمجتمع، ولا يمكن للتنمية أن تحقق أهدافها إلا من خلال الحكم الرشيد، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد والظلم، وإعلاء وترسيخ القيم الإنسانية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وعدم التهميش أو الإقصاء الديني أو الطائفي".

الحضور الكريم

والآن أود أن أعرض منجزاتنا التنموية فيما يتعلق بالأهداف التي حُددّت للمراجعة لهذا العام، علماً بأن أهداف أجندة التنمية المستدامة العالمية 2030 وغاياتها كل لا يتجزأ من الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ففي مجال ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، يحصل جميع سكان دولة قطر على مياه الشرب المأمونة عن طريق شبكة توزيع متكاملة و مستدامة، كما تم التوسع في

إقامة محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي. وجاري الإعداد لإقامة محطة لمعالجة مياه الصرف الصناعية. كما عملت الدولة على تحقيق الكفاءة في توفير المياه من محطات التحلية والمياه الجوفية ومياه الصرف الصحي باستخدام التقنيات الحديثة وتفعيل الشراكات الدولية.

أما على صعيد ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، فقد وفرت الدولة خدمات الكهرباء لجميع سكانها، وسعت إلى تعزيز الكفاءة الحرارية في إنتاج الطاقة من خلال تدقيق الكفاءة التشغيلية لجميع المنتجين المستقلين. كما نفذت حملات واسعة للحث على ترشيد الطاقة، وتعمل الدولة على زيادة مساهمة الطاقة المتجددة من مجمل احتياجات الدولة من الطاقة، ولهذا الغرض فقد خصصت دولتنا الأراضي لإقامة مشاريع ومحطات الطاقة الشمسية، وشجعت مبادرات الطاقة المستدامة واستخدام تقنيات توفير الطاقة، ووضعت خطة الانتقال لاستخدام مياه الصرف المعالجة في تشغيل محطات التبريد بدلاً من استخدام المياه المحلاة، وإحلال محطات إنتاج طاقة جديدة ذات كفاءة أفضل محل المحطات القديمة، وإقامة الشراكات لنقل تقنية الطاقة الشمسية، وتشكيل لجنة وطنية للطاقة المتجددة في وزارة الطاقة والصناعة.

وفيما يتعلق بالمستوطنات البشرية، تعمل الدولة على إنشاء مدن وضواحٍ آمنة ومستدامة. فقد نفذّت الدولة العديد من مشاريع البنية التحتية الرئيسية، وبالأخص أنظمة النقل العام والطرق والطاقة والمياه والمرافق الرياضية وأنظمة الصرف الصحي، من أجل تأمين وصول الجميع لوسائل نقل مأمونة ومساكن وخدمات أساسية بتكلفة ميسورة، مع تأمين الرعاية والحماية الاجتماعية للشرائح الضعيفة في المجتمع، والعمل على حماية المجتمع من مخاطر الكوارث.

كما عملت دولة قطر على ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة من خلال تشجيعها لكفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وإقامة المباني الخضراء، واستخدام المياه المعالجة في منشآت التبريد المركزي وري الأعلاف، والحد من معدل تولد النفايات والمخلفات الصلبة، وزيادة معدلات إعادة تدويرها. كما دعمت تطوير منظومة إنتاج نباتي وسمكي وحيواني وإعداد خطط واستراتيجيات مفصلة لقطاعات الثروة السمكية والموارد الطبيعية والسياحة. كما والتزمت دولتنا بالاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي صادقت عليها، ودعمت تنظيم المؤتمرات والمنتديات المتعلقة بذلك. كما قامت بتشجيع إشراك المستهلكين من خلال التوعية والتثقيف بأنماط الاستهلاك والمشتريات من المواد الغذائية الصحية، والاستخدام الأمثل للمياه، وترشيد استخدام الطاقة.

أما فيما يتعلق بحماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي، والمحافظة على التنوع البيولوجي، فقد بلغ إجمالي المساحة المحمية الرامية إلى حماية الأنظمة البيئية الصحراوية من الصيد والرعي الجائرَين نحو (30%) من المساحة الإجمالية للدولة. كما أُنجِزت دراسة التنوع الحيوي للطيور البرية. وكذلك اتخذت الدولة إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من الحيوانات والإتجار بها.

وعلى صعيد تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، فقد عززت دولة قطر وجودها على الصعيد الدولي، فاستضافت العديد من المؤتمرات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة، كمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المنعقد في الدوحة خلال الفترة (29 تشرين الثاني/نوفمبر - 2 كانون الأول/ديسمبر 2008)، الذي رعى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، والمؤتمر رفيع المستوى لتمويل التنمية ووسائل تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 المنعقد في الدوحة في تشرين الثاني / نوفمبر 2017.

وعلى صعيد تمويل التنمية، قدمت دولة قطر مساعداتٍ تنمويةً للبلدان الفقيرة والدول المستقبلة للاجئين بما يفوق ملياري دولار أمريكي عام 2017، ونشطت دور المجتمع المدني في الدولة ورعت إصدار "إعلان الدوحة المتعلق بدور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030" عام 2017، وفي مجال تنفيذ الأهداف التنموية، حرصت دولة قطر على تعزيز استخدام التكنولوجيا في تنفيذ معظم برامجها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الهادفة إلى الارتقاء بنوعية الحياة في الدولة، وإقامة مجتمعات مستدامة لا يهمش فيها أحد. وتوفر استراتيجية قطر الوطنية للبحوث 2012 إطاراً للأهداف البحثية التي يعمل على تحقيقها قطاع البحوث والتطوير في مؤسسة قطر. كما اهتمت الدولة بتعزيز قدرات مواطنيها بغية تمكينهم من المساهمة الفاعلة في عملية التنمية، فأنشأت المدارس والجامعات بتخصصاتها المتنوعة، وأوفدت أعداد كبيرة من الطلاب في بعثات دراسية خارج الدولة.

وفي هذا السياق، قامت مؤسسة قطر باستحداث وتنفيذ مبادرة "صلتك" لدعم طموحات الشباب العربي والعالمي في الحصول على العمل اللائق. كما توفر مؤسسة "التعليم فوق الجميع" فرصاً تعليمية خاصة للأطفال الذين يعيشون في أسر ذات دخل منخفض، أو يواجهون أزمات إنسانية. وتقوم هذه المبادرة على التعاون مع مجموعة واسعة من الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين في مجال تعزيز حق جميع الأطفال في التعليم، والمساعدة على ضمان ذلك الحق. وقد تمكّن هذا البرنامج من إعادة إلحاق 10ملايين طفل بالمدارس حول العالم.

السيد الرئيس
الحضور الكريم

وفي الختام، نؤكد مرة أخرى على أن دولة قطر شريك قوي وفاعل يُعتمد عليه في بناء الأمن والسلم الدوليين. ولها إسهامات كبيرة في تفعيل الحوار الدولي من خلال إقامة المنتديات والمؤتمرات، وإصدار الإعلانات الدولية والإقليمية، وإقامة الحوار بين مختلف الحضارات والأديان، ومحاربة الإرهاب والتطرف. وسنستمر في مسيرتنا التنموية باستخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف استراتيجيتنا الوطنية وسياستنا السكانية، ومعهما أهداف أجندة التنمية المستدامة العالمية 2030. وكما أشرنا في استعراضنا الوطني الطوعي الأول العام الماضي، فقد قمنا بإدماج أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة العالمية في قطاعات استراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022. وقد أصبحت تلك الأهداف والغايات جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجية المذكورة، حيث تم تحديد آليات التنفيذ والجهات المالكة للمبادرات والمشاريع، كما طُوّر نظام الرصد والمتابعة والتقييم، وجاري إعداد التقارير الدورية عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف. أما فيما يتعلق بالجوانب الإحصائية لأجندة التنمية المستدامة العالمية 2030، فقد قمنا باعتماد إطار المؤشرات الذي اعتمدته اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وقمنا بالانضمام لمشروع التحول في الإحصاءات الرسمية الذي تديره شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة بغية تحديث نظامنا الإحصائي الوطني بأكمله، وتوفير البيانات والمؤشرات اللازمة لرصد ومتابعة تنفيذ أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030.

أشكركم على إصغائكم.

والآن، ندعوكم لمشاهدة فيلم قصير عن التنمية المستدامة في دولة قطر.